

Distr.: General
31 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2022

10-6 حزيران/يونيه 2022، نيويورك

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2021

موجز تنفيذي

يقدم هذا التقرير الاستعراض السنوي للنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الصندوق) في عام 2021. وينظر التقرير في التقدم المحرز في تحقيق مجالي الحصائل المقرر في الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021، وهما: (أ) تعزيز الأسواق المالية الشاملة ونظم تمويل التنمية المحلية؛ (ب) إتاحة التمويل من القطاعين العام والخاص لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في أقل البلدان نمواً أساساً. وهو يعرض أيضاً تحليلاً للفعالية المؤسسية للصندوق وموجزاً لنتائج التقييم الرئيسية.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علماً بالتقرير؛ (ب) يثني على التقدم الذي أحرزه الصندوق في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021؛ (ج) يؤكد على دوره الحاسم في تنفيذ نهج التمويل المبتكر والمختلط، بما في ذلك دعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، لدعم أقل البلدان نمواً في التعافي من أزمة كوفيد-19 والبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل؛ (د) يلتزم مجدداً بدعم الصندوق، بسبل منها توفير التمويل الكامل، كحد أدنى، لاحتياجاته من موارد النمو الأساسية وفقاً للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، البالغة 25 مليون دولار سنوياً من الموارد العادية و 125 مليون دولار من الموارد الأخرى؛ بما في ذلك رسمة أدوات الاستثمارية، وهي مرفق BRIDGE، بمبلغ 50 مليون دولار لمرة واحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

3	أولا - تحليل السياق
4	ثانيا - أداء الصندوق وأبرز ملامحه
4	ألف - ما حققه الصندوق: أبرز النتائج
17	باء - كيف حقق الصندوق ذلك: تحليل الفعالية المؤسسية
20	جيم - التزام قوي بالتقييم والتعلم
21	ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: آفاق المستقبل

أولا - تحليل السياق

- 1 - لا تزال آفاق التنمية في الأجلين القريب والمتوسط لأقل البلدان نموا قائمة، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19، وزعزعة الاستقرار السياسي على الصعيد العالمي، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي. وفي أعقاب النمو السلبي للنتائج المحلي الإجمالي في هذه البلدان في عام 2020، بلغ النمو 1,4 في المائة فقط في عام 2021 - وهو أسوأ أداء سُجِّل منذ ثلاثة عقود⁽¹⁾، وهذا المعدل أقل بكثير من المعدل السنوي البالغ 7 في المائة الذي دعت إليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ودفعت الأزمات بعشرات الملايين من الناس إلى دائرة الفقر المدقع، مما عكس مسار أي تقدم تم إحرازه في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة.
- 2 - وفي حين تشير بعض التوقعات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 في المائة في عام 2022 و 5,7 في المائة في عام 2023، يشير انخفاض معدلات التلقيح، إلى جانب تزايد تحديات الديون، وتسارع معدلات التضخم⁽²⁾، وبطء عودة الاستثمارات الأجنبية، إلى مسار طويل نحو التعافي بالنسبة لأقل البلدان نموا. ومما يزيد من إعاقة عملية التعافي انخفاض القدرات الإنتاجية والتفاوتات المتزايدة بين الأقاليم.
- 3 - وحتى قبل تفشي الجائحة، كانت أقل البلدان نموا تواجه فجوات كبيرة في التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وستكون ثمة حاجة إلى حوالي تريليون دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا البالغ عددها 46 بلدا. وتبلغ الفجوة التمويلية المقدرة في تحقيق الأهداف العالمية ما لا يقل عن 400 بليون دولار سنويا⁽³⁾.
- 4 - وفي عام 2021، كان 22 بلدا من أقل البلدان نموا معرضا بشدة لخطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة أو قد وصل إليها بالفعل⁽⁴⁾، مما أدى إلى ضيق الحيز المالي. وكانت أوجه النقص في التمويل كبيرة بشكل خاص على المستوى دون الوطني. وكشفت جائحة كوفيد-19 عن الطبيعة الأساسية للجهات الفاعلة المحلية والحاجة الملحة إلى وضع نهج جديدة لتمكين السلطات المحلية من حشد التمويل.
- 5 - ويعني الافتقار إلى عمق الأسواق المالية في أقل البلدان نموا أن المشاريع الخاصة، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تواجه حواجز تحول دون حصولها على قروض، وأن رأس المال غير متاح بشروط ميسرة للبنية التحتية المحلية المستدامة التي تلمس الحاجة إليها في أسرع بلدان العالم تحولا إلى مناطق حضرية. وقد تأثر قطاع التمويل البالغ الصغر بشدة من جراء هذه الأزمة، حيث تعرضت الملاءة المالية للعديد من مؤسسات التمويل البالغ الصغر - وخاصة المؤسسات الصغيرة منها - للخطر⁽⁵⁾.
- 6 - وستواصل أقل البلدان نموا الاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي في المستقبل المنظور. ومع ذلك، فإن تدفقات الموارد لا تزداد. وفي عام 2021، ذهبت نسبة 1,7 في المائة فقط من التدفقات العالمية

(1) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2022.

(2) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (المرجع نفسه)، بلغ التضخم المقدر لأقل البلدان نموا 39,6 في المائة في عام 2021.

(3) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير أقل البلدان نموا لعام 2021؛ وشبكة حلول التنمية المستدامة، عام 2019.

(4) <https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative>

(5) Consultative Group to Assist the Poor, "Microfinance Solvency and COVID-19: A Call for (5) Coordination", September 2021.

للاستثمار الأجنبي المباشر - 28 بليون دولار⁽⁶⁾ - إلى أقل البلدان نموا. وفي عام 2021، بلغ عدد الصفقات الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر 'التأسيسي' نصف عدد الصفقات المسجلة في عام 2019، وانخفض عدد المشاريع الاستثمارية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بنسبة 30 في المائة في عام 2020 وبنسبة إضافية بلغت 17 في المائة في عام 2021⁽⁷⁾. وظلت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نموا راکدة، حيث ظلت تتأرجح حول مبلغ 28 بليون دولار منذ عام 2017⁽⁸⁾.

7 - وتؤكد جميع هذه العوامل الحاجة الملحة إلى اتباع نهج جديدة وإقامة شراكات وإلى الابتكار والمجازفة لبناء وتحويل نظم التمويل الخاصة والعامة التي تحفز زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى أقل البلدان نموا. وفي عام 2021، حدد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025، الذي سيوفر منصة لتوسيع نطاق نُهج المبتكرة لتقديم حلول تمويلية من شأنها أن تساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الخضراء الشاملة للجميع في أقل البلدان نموا.

ثانيا - أداء الصندوق وأبرز ملامحه

ألف - ما حققه الصندوق: أبرز النتائج

8 - من بين مؤشرات الفعالية الإنمائية الـ 21 المبلغ عنها في عام 2021، هناك 20 مؤشرا تسير على المسار الصحيح أو تجاوزت أهدافها المرحلية لعام 2021. وتشمل النتائج الرفيعة المستوى المحققة في عام 2021 ما يلي:

(أ) عمل الصندوق على تعزيز الاقتصادات الرقمية الشاملة والشمول المالي، بالشراكة مع 390 من مقدمي الخدمات المالية والرقمية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات العامة التي توفر حلولاً مالية شاملة وغيرها من الحلول الرقمية لأكثر من 3 ملايين شخص في 35 بلداً؛

(ب) قدم الصندوق الدعم لمبادرات قابلة للتطوير في 588 حكومة محلية في 42 بلداً لتعزيز نظمها المالية دون الوطنية، وأنجز 390 استثماراً استراتيجياً محلياً، أسهمت في خلق 42 000 فرصة عمل ودعم التكيف مع تغير المناخ، مما يدل على فعالية نظم التمويل اللامركزية للمساهمة في التعافي من جائحة كوفيد-19 والنهوض بالتنمية المستدامة على الصعيد المحلي؛

(ج) أصدر الصندوق تسعة قروض جديدة في خمسة بلدان في عام 2021 بقيمة إجمالية قدرها 1,7 مليون دولار، مما وسع حافظته الاستثمارية لتشمل 30 قرضاً وضماناً. وصرف ما مجموعه 37 مليون دولار من خلال منح تحفيزية لدعم الاستثمارات المحلية والتمويل الشامل وتوفير الخدمات الرقمية، أدت في مجملها إلى تحرير 89 مليون دولار في شكل تمويل مباشر وحفاظ؛

(د) واصل الصندوق إحراز تقدم في تطوير ودعم رسمة صندوقه العالميين للتمويل المختلط اللذين يديرهما طرف ثالث من أجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنية التحتية، وهما صندوق BUILD والصندوق الدولي للاستثمار البلدي. وانضم الصندوق إلى الصندوق العالمي للشعاب المرجانية

(6) UNCTAD 2021 – https://unctad.org/system/files/official-document/diaeiainf2021d3_en.pdf

(7) Global Investment Trends Monitor, No 40 (unctad.org)

(8) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2022.

وعُيِّن لإدارة عمليات القروض الميسرة التي يضطلع بها. وكثف الصندوق تركيزه على تطوير مجموعات من مشاريع الاستثمار المستدام لتلك الصناديق، مع تيسير التمويل من مصادر أخرى.

9 - وحقق مؤشر النواتج 1-3-1، المتعلق بوضع واعتماد خرائط طريق وطنية واستراتيجيات للشمول المالي، هدفه جزئياً. ويعزى ذلك إلى استمرار زيادة طلب البلدان على التدخلات والإصلاحات السياسية الموجّهة والعملية المنحى بشأن الشمول المالي والرقمي، والابتعاد عن الاستراتيجيات وخرائط الطريق. وكان هناك طلب متزايد على المشورة السياسية الأوسع نطاقاً التي تركز على الاقتصاد الرقمي. ولتلبية هذه المطالب، وسع الصندوق نطاق أداة التقييم الخاصة به التي تركز على السياسات، وهي سجل الإنجاز في مجال الاقتصاد الرقمي الشامل. ونتيجة لذلك، نقح مؤشر النتيجة 1-5، بشأن النسبة المئوية للبلدان المستهدفة التي سجلت تحولاً في المرحلة التي بلغت السوق في مجال الخدمات المالية الرقمية، لتتبع مرحلة تطور السوق في الاقتصادات الرقمية للبلدان المستهدفة، استناداً إلى سجل الإنجاز. ويتم قياس الخدمات المالية الرقمية في سجل الإنجاز.

النتائج المحققة في ضوء النتيجة 1: تعزيز الأسواق المالية الشاملة ونظم تمويل التنمية المحلية التي تعود بالفائدة على الفئات الفقيرة والضعيفة من السكان

الأسواق المالية الشاملة والاقتصادات الرقمية

10 - يهدف الصندوق إلى المساهمة في تطوير نُظم الابتكار الشاملة وتسريع وتيرة تطوير واستخدام التكنولوجيا والخدمات الرقمية في القطاعات الرئيسية مثل التمويل والطاقة والصحة والتعليم والزراعة. وتتألف استراتيجية الصندوق لدعم نظم السوق التي تقود الاقتصادات الرقمية الشاملة من أربعة عناصر: تمكين العملاء، والابتكار الشامل، ونظام مفتوح للمدفوعات الرقمية، والسياسات واللوائح التمكينية.

11 - وقام الصندوق بنشر سجل الإنجاز في مجال الاقتصاد الرقمي الشامل بوصفه أداة شاملة للمساعدة في توجيه البلدان في سياق التحولات التي تشهدها اقتصاداتها الرقمية. ومن خلال التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص، يقيس سجل الإنجاز حالة الاقتصاد الرقمي لبلد ما، والقيود التي تواجه سوقه الوطنية ومدى شموليتها تجاه الفئات الضعيفة والمهمشة، وخاصة النساء، من خلال درجة الشمولية المخصصة للمرأة. وهو يحدد الأولويات التي تسترشد بها الحكومات في مسيرتها نحو التحول الرقمي. وقد نُشر سجل الإنجاز في 25 بلداً في عام 2021. وفي أوغندا، يشكل السجل جزءاً من نهج شامل يتبعه الصندوق لدعم الحكومة والقطاع الخاص في توسيع نطاق الحصول على الخدمات الرقمية وللاسترشاد به في تعميم الرقمنة في جميع مراحل خطة التنمية الوطنية الجديدة. وفي جزر سليمان، استُرشد بسجل الإنجاز، الذي بدأ العمل به في عام 2021، في وضع الاستراتيجية الوطنية المحدثة للشمول المالي ووضع أول استراتيجية وطنية للاقتصاد الرقمي، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

12 - وطبّق الصندوق، في إطار برنامجه الخاص بالهجرة والتحويلات المالية، نهجه لتنمية الأسواق لتمكين المهاجرين وأسرها من الاستفادة من قنوات ميسورة التكلفة للتحويلات المالية. وعمل الصندوق مع مصرف إثيوبيا الوطني لدعم الأخذ بسبعة تدابير في مجال السياسة العامة و 14 نشاطاً لتنمية القدرات بشأن نظم إدارة البيانات، وسندات الادخار المتناهي الصغر، والتوجيهات المتعلقة بالتحويلات المالية. وقُدِّم الصندوق، بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الدعم لمواءمة سياسات التحويلات المالية

عبر إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجنوب السودان وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا بغية التوصل إلى قنوات رسمية للتحويلات المالية تكون أكثر أمناً وشفافية.

13 - وعمل الصندوق مع تسعة شركاء من القطاع الخاص على تجريب وتوسيع نطاق نماذج أعمال تستهدف المهاجرين والمستفيدين من معاشهم التقاعدي لتحسين سلامتهم ومرونتهم المالية في إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش وسنغافورة والسنغال وكوريا الجنوبية وميانمار. ومن خلال هذه الشراكات، تم إطلاق ما مجموعه 13 خدمة، استفاد منها 312 000 من العملاء (27,5 في المائة منهم من النساء)، الذين حولوا أكثر من 350 مليون دولار. وتم تدريب أكثر من 98 000 من العملاء (79 في المائة منهم من النساء) من خلال أربع حملات تعزيز الإلمام بالأمور المالية.

14 - الابتكار المالي الشامل - عمل الصندوق مع شركات التكنولوجيا المالية التابعة للقطاع الخاص، ومقدمي الخدمات المالية، وغيرهم من منظمي المشاريع، لتعزيز تطوير الحلول المالية الرقمية وغيرها من الحلول التي تخدم أسواق المراحل الأخيرة. وفي عام 2021، دعم الصندوق تجريب وتوسيع نطاق 99 من المنتجات والخدمات المالية من هذا القبيل.

15 - ومن خلال مشاركته مع حاضنات الأعمال التجارية الناشئة ومراكز الابتكار، دعم الصندوق تهيئة بيئة تمكينية لشركات التكنولوجيا المالية ونظم الابتكار ككل. وفي زامبيا، أطلق الصندوق برنامج FinTech4U لتسريع الأعمال التجارية في قطاع التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية، الذي يستهدف شرائح السكان المحرومين من الخدمات. وفي عام 2021، دعم البرنامج 10 شركات للتكنولوجيا المالية بتوفير منصة لتطوير واختبار منتجاتها في بيئة آمنة؛ وإقامة الشراكات؛ والمشاركة في أنشطة تنمية القدرات. وفي زامبيا أيضاً، أكمل الصندوق تحديد نطاق مرفق جديد لضمان المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتقديم المساعدة التقنية لها بقيمة 15 مليون دولار من أجل تعزيز أداء هذه المشاريع وقدرتها على الصمود من خلال تحسين فرص حصولها على التمويل وخدمات تطوير الأعمال، واستخدام الحلول الرقمية للعمليات التجارية.

16 - وفي تنزانيا، أنشأ الصندوق مختبراً رقمياً بالتعاون مع مصرف تنزانيا وشركة ModusBox لإدماج المنظمات التعاونية للادخار والائتمان ومؤسسات التمويل البالغ الصغر في نظام المدفوعات الفورية في تنزانيا. وتم تدريب ما مجموعه 23 من مقدمي الخدمات المالية على المبادئ والسمات الرئيسية لنظم الدفع المفتوحة.

17 - وفي أوغندا، استفاد أكثر من 700 000 من العملاء (300 000 امرأة) مباشرة في عام 2021 من خدمات الدفع الرقمي التي يدعمها الصندوق، وما يقرب من 1,5 مليون شخص يتمتعون بمهارات رقمية ومالية. وقدم الصندوق الدعم لرابطة من مراكز الابتكار وحاضنات الأعمال التجارية لإدارة تحدٍ في مجال الابتكار حيث تم اختيار الشركات لتلقي منح لتجريب الحلول التي ابتكرتها، ومنها جهاز رقمي لتثقيف اللاجئين بإكسابهم مهارات رقمية ومالية؛ ومنصة متنقلة لتسليم عوامل الإنتاج الزراعي بأسعار معقولة لصغار المزارعين في المراحل الأخيرة؛ ومنصة لبيع الديون لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتلبية شروط الدفع للموردين والعمال والعملاء. وعمل الصندوق مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لدعم نماذج الأعمال التجارية التي تقدم قروضاً إلى المجتمعات المحلية. كما دعم التكنولوجيا المالية لتطوير منصة رقمية لفائدة رابطات الادخار والقروض القروية من أجل تسجيل وإدارة معاملاتها مع الأعضاء ودعم

تقدير الجدارة الائتمانية لتقديم منتجات القروض للمزارعين. وتسجل ما يقرب من 7 000 مزارع في هذا النظام الرقمي في عام 2021.

18 - وفي بنغلاديش، استفاد 2,3 مليون من التجار البالغ الصغر من الابتكارات التي يدعمها الصندوق في مجال الأعمال فيما يخص المدفوعات الرقمية، وتقدير الجدارة الائتمانية البديلة، والتأمين البالغ الصغر، ومسك الدفاتر، وإدارة المخزونات، والسجل التجاري، والتجارة الإلكترونية في الأرياف. واستفاد أكثر من 100 000 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من دعم الإلزام بالأمور المالية الرقمية، وتلقى 3 400 من التجار البالغ الصغر من المجتمعات المهمشة خدمات التدريب وتطوير الأعمال التجارية للاستفادة من التجارة الإلكترونية وشبكة إيصال الخدمات في المراحل الأخيرة.

19 - الابتكارات الرقمية للتصدي لجائحة كوفيد-19 - سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على إمكانات الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين سبل عيش الناس، بما يتجاوز الشمول المالي. وزادت الجائحة من أهمية الخدمات الرقمية، بما في ذلك التحويلات المالية عبر محافظ الهواتف المحمولة وإجراء عمليات الدفع الرقمية على منصات التجارة الإلكترونية. وقدم الصندوق الدعم للبلدان في إدماج الحلول الرقمية في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19. وفي منطقة المحيط الهادئ، دعم الصندوق خفض تكاليف التحويلات المالية والإعفاء منها في تونغافيجي، مما أدى إلى زيادة تهازل عشرة أضعاف في عدد معاملات التحويلات وقيمتها شهرياً. وفي رواندا، أقام الصندوق شراكة مع غرفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار من أجل زيادة استخدام الأسواق الرقمية، التي تستهدف بشكل خاص المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها نساء، وذلك للسماح باستمرار الأعمال التجارية أثناء اتخاذ تدابير الإغلاق الشامل. ومنذ منتصف عام 2021، انضم أكثر من 1 000 مشروع من المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى 22 منصة للتجارة الإلكترونية. وفي غرب ووسط أفريقيا، عزز الصندوق قدرات التثقيف المالي والإلزام بالتكنولوجيا الرقمية لدى 63 797 من العملاء؛ وساهم في قدرة المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصمود من خلال التجارة الإلكترونية وحلول الدفع الإلكتروني؛ وقدم التمويل للمساعدة في رقمنة العمليات التجارية.

20 - الحد من العوائق السياسية التي تعترض الشمول المالي والرقمي - دعم الصندوق تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في 14 بلداً في عام 2021، وساعد في وضع 23 من الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الجديدة المتعلقة بالشمول المالي. فعلى سبيل المثال، أنشأ الصندوق فريقاً استشارياً معنياً بالمرأة والخدمات المالية الرقمية يتألف من ممثلين عن المجتمع المدني ومنظمين وصناع قرار عموميين من ستة بلدان، وهي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. وقدم الفريق 23 مقترحاً في مجال السياسة العامة للتعبيل بالشمول المالي للمرأة في وسط أفريقيا.

21 - وساعد برنامج الشمول المالي لمنطقة المحيط الهادئ، الذي ينشط منذ عام 2014 واكتمل في حزيران/يونيه 2021، على تسجيل أكثر من مليونين من سكان جزر المحيط الهادئ (أكثر من 175 000 في عام 2021) في الخدمات المالية الرسمية، على أن حوالي 51 في المائة من العملاء من النساء. وتم إطلاق برنامج الاقتصاد الرقمي في المحيط الهادئ في عام 2021 لزيادة فرص حصول الناس على الخدمات الأساسية من خلال الحلول والقنوات الرقمية. وفي عام 2021، أجرى البرنامج تقييمات في بابوا غينيا الجديدة وتونغا وتيمور - ليشتي وساموا وفانواتو وفيجي، مما ساعد حكومات المحيط الهادئ

والشركاء من القطاع الخاص في تحديد القيود المفروضة على السياسات والأسواق الرئيسية والتي تعوق تنمية اقتصاداتها الرقمية الشاملة.

22 - وقد أقيم الحوار بشأن الحوكمة العالمية للتمويل الرقمي، وهو منبر مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، لحفز ابتكارات الحوكمة التي تأخذ في الحسبان بشكل أكبر آثار "شركات التكنولوجيا المالية الكبرى" وتكون شاملة لمنظورات بلدان الجنوب. وفي عام 2021، نشر الحوار سبع ورقات تقنية وأثر على الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك مصرف التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس تحقيق الاستقرار المالي ومجموعة العشرين لتطبيق منظور إنمائي أقوى في سياق تعاونها مع شركات التكنولوجيا المالية الكبرى. وفي عام 2021، شارك البرنامج الإنمائي والصندوق في تنفيذ التوصيات الصادرة عن فرقة العمل التابعة للأمين العام والمعنية بالتمويل الرقمي من خلال النهوض بالعديد من المبادرات في إطار عرض مشترك بشأن التمويل الرقمي. وتم دعم عدد من الحكومات في إجراء تقييمات لنظم التمويل الرقمي من أجل دمج اعتبارات التكنولوجيا المالية في أطرها التمويلية الوطنية المتكاملة ووضع استراتيجيات للتمويل الرقمي. وفي بنغلاديش، صمّم الصندوق والبرنامج الإنمائي أداة مالية مبتكرة لحشد المدخرات المحلية من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية المراعية للبيئة التي سيتم تجربتها وتوسيع نطاقها في عام 2022. وفي زمبابوي، أطلقت منصة لتداول الأوراق المالية لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الحصول على رأس المال. وسيقوم الصندوق والبرنامج الإنمائي بتعميمه في 10 بلدان.

23 - وتحالف أفضل من النقد، الذي يستضيف الصندوق أمانته، هو عبارة عن شراكة تضم ما يقرب من 80 حكومة وشركة ومنظمة دولية تعجل بالانتقال من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية المسؤولة للمساعدة في تحقيق الأهداف العالمية. وفي عام 2021، عمل التحالف مع حكومة إثيوبيا على إطلاق أول استراتيجية وطنية للدفع الرقمي على الإطلاق، وهي الاستراتيجية التي ينفذها الشركاء لتعود بالنفع على أزيد من 100 مليون شخص بحلول عام 2024. ومن خلال البحث والدعوة، أبلغ التحالف حكومتي السنغال وبوركينا فاسو بالتعهد بالمضي قدما نحو رقمنة مدفوعات الأجور.

24 - تمويل المناخ والطاقة - من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل عبر سلسلة قيمة الطاقة باعتماد الحلول الرقمية، دعم الصندوق إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالعمل مع أكثر من 70 شركة شريكة، في بيع ما يقرب من 350 000 من منتجات وخدمات الطاقة النظيفة، التي استقادت منها 1,8 مليون شخص.

25 - وفي بوركينا فاسو، دعم الصندوق أكثر من 80 من منظمي مشاريع الطاقة من خلال دعم تطوير الأعمال التجارية والمساعدة التقنية: فقد تم بيع 3 375 وحدة شمسية و 766 موقداً للطهي، في حين أنشئت 135 وظيفة بدوام كامل و 247 وظيفة بدوام جزئي (33 في المائة منها لفائدة النساء).

26 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعم صرف مبلغ 343 400 دولار من التمويل عن طريق المنح الشركاء من القطاع الخاص في بيع أكثر من 22 000 موقد للطهي و 3 300 من مستلزمات بدء تشغيل غاز البترول المسال، مما أدى إلى خلق أكثر من 100 فرصة عمل وخدمة ما يقرب من 140 000 شخص. وفي أوغندا، باع الشركاء المدعومون من الصندوق أكثر من 170 000 من منتجات الطهي النظيفة و 24 000 من منتجات الطاقة الشمسية في عام 2021.

27 - وفي فيجي، أطلق برنامج المحيط الهادئ للتأمين والتكيف مع تغير المناخ أول منتج على الإطلاق للتأمين البالغ الصغر البارامتري ضد مخاطر المناخ والكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو يغطي غزارة الأمطار وسرعة الرياح. وجرب البرنامج ثلاثة منتجات شاملة وجديدة للتأمين: تغطية سرعة الرياح العالية، وتغطية الأعاصير، وتأمين الحماية الاجتماعية للمستفيدين في فيجي. ويضمن نهج تنمية الأسواق الشاملة إشراك النساء والفئات الضعيفة بصورة مجدية في منتجات تمويل الحد من مخاطر الكوارث المناخية.

تمويل التنمية المحلية - آليات للبنية التحتية والخدمات المحلية المستدامة

28 - يعمل الصندوق كمركز للتميز لتمويل التنمية الاقتصادية المحلية وتمويل الحكومات المحلية. ويقوم الصندوق بتصميم وتنفيذ آليات تمويل عامة وخاصة بقيادة محلية للتصدي للتحديات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية المحلية، والتوسع الحضري الشامل، والتكيف البيئي المستدام والقدرة على الصمود. وفي عام 2021، دعم الصندوق مبادرات قابلة للتطوير من خلال 588 حكومة محلية في 42 بلداً، وأنجز 390 استثماراً محلياً للبرهنة على فعالية آليات التمويل اللامركزية لأغراض التكيف مع تغير المناخ، والطاقة النظيفة، وتمكين المرأة، والأمن الغذائي، والصحة، والتنمية الاقتصادية المحلية، مما أدى إلى خلق 42 478 فرصة عمل وعاد بالنفع على 992 058 من الناس (532 401 من النساء).

29 - تمويل التكيف مع تغير المناخ المحلي من خلال التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ ("LoCAL") - واصل التسهيل الائتماني للتكيف المحلي مع تغير المناخ، بوصفه آلية قطرية مصممة لتوجيه التمويل الداخلي والدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ إلى المستوى المحلي، تمكين المحليات من تقييم المخاطر وتخطيط وتنفيذ ورصد التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في أكثر من 30 بلداً، بما في ذلك 25 بلداً من أقل البلدان نمواً وست دول جزرية صغيرة نامية. وفي المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اعترفت مجموعة أقل البلدان نمواً رسمياً بالتسهيل الائتماني بوصفه من المبادرات التي تدعم تنفيذ وتحقيق "رؤية أقل البلدان نمواً لعام 2050"، مما يمهّد الطريق لزيادة الاعتراف به من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً والمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كآلية غير سوقية بموجب المادة 6-8 من اتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتقوم 322 حكومة محلية بتنفيذ التسهيل الائتماني، مما يحفز على التكيف بقيادة محلية ويبني القدرة على تحمل تغير المناخ لدى أكثر من 12,5 مليون شخص. وخلال عام 2021، جمع التسهيل الائتماني 25 مليون دولار في شكل تمويل مباشر، ليصل إجمالي الأموال التي تم حشدتها إلى 125 مليون دولار، بما في ذلك التمويل المباشر والموازي. وأتاح الصندوق ما مجموعه 17,6 مليون دولار من خلال المساعدة التقنية ودعم السياسات وتنمية القدرات، فضلاً عن المنح القائمة على الأداء لتمويل البنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ.

30 - وفي غامبيا، دعم الصندوق 23 مشروعاً للتكيف مع المناخ (استفاد منها مباشرة أكثر من 27 000 فرد)، بما في ذلك الآبار التي تعمل بالطاقة الشمسية لتحسين فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب وحدائق البستنة من أجل تعزيز الأمن الغذائي وسبل العيش. وفي بنغلاديش، تم تنفيذ 188 استثماراً للتكيف مع تغير المناخ في 72 مقاطعة فرعية، مع التركيز على نشر الحلول المستمدة

من الطبيعة التي تدعم الزراعة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بقيادة محلية، والجهود الرامية إلى جعل البنية التحتية قادرة على التكيف.

31 - ولا يزال الوصول المباشر إلى التمويل المستدام للقدرة على تحمل تغير المناخ، بما في ذلك التمويل الدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ، مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف، يشكل تحدياً للجهات الفاعلة دون الوطنية. وتدعم المساعدة التقنية التي يقدمها التسهيل الائتماني، والأسلوب الذي يتبعه والذي ثبتت نجاعته، البلدان الأعضاء في تأمين الوصول إلى تلك الأموال من خلال كيانات التنفيذ الوطنية. واعتباراً من عام 2021، تبلغ قيمة مجموعة المشاريع التي يحتمل تمويلها من هذه الأموال حوالي 165 مليون دولار. وأصبحت ثلاثة كيانات تنفيذ وطنية يدعمها التسهيل الائتماني، في بنن وبوتان وكمبوديا، معتمدة لدى الصندوق الأخضر للمناخ، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

32 - الاستثمارات البلدية والإدارة المالية العامة المحلية - يدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الحكومات والمجتمعات المحلية في طريقها نحو التحول الشامل والمستدام الذي يتسم بالقدرة على التكيف، وذلك بتوفير الاستثمارات في البنية التحتية والمساعدة للتنمية الاقتصادية المحلية. وفي إطار برنامج المبادرة الإنمائية لشمال أوغندا، ساهم الصندوق في تحسين الإدارة الضريبية من خلال أتمتة عملية تسجيل دافعي الضرائب وتقدير ضرائبهم وتحصيلها. ولدى 14 من أصل 18 حكومة محلية في شمال أوغندا الآن نظم إيرادات مؤتمتة بالكامل باستخدام النظام المتكامل لإدارة الإيرادات. ونتيجة لذلك، أبلغت خمس حكومات محلية عن زيادات في الإيرادات بلغت نحو 32 في المائة. ومن خلال صندوق التميز الحكومي المحلي، شاركت الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية وشركاؤها في تمويل واستثمار أكثر من 2,2 مليون دولار في سبع مقاطعات تجريبية من خلال 14 مشروعاً متوسط الحجم للبنية التحتية الاقتصادية وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية. وركزت نسبة 59 في المائة من الاستثمارات على التجارة العامة وأسواق السلع؛ بينما ركزت نسبة 7 في المائة على المرافق الأولية المجتمعية لتجهيز المنتجات الزراعية؛ وركزت نسبة 34 في المائة على أسواق التجارة والثروة الحيوانية. وشمل ذلك إصلاح أكثر من 400 كيلومتر من الطرق، وربط المجتمعات المحلية بالأسواق، وجذب استثمارات القطاع الخاص.

33 - وفي الصومال، دعم الصندوق إنشاء صندوق التنمية المحلية من خلال إنشاء نظام حكومي دولي للتحويلات المالية في 33 مقاطعة في الولايات الجديدة الأعضاء في الاتحاد. وفي المناطق التي كانت فيها المساعدة التقنية التي يقدمها الصندوق أطول أمداً، أودعت جميع المقاطعات المدعومة في صوماليلاند وبونتلاند خلال عام 2021 - لأول مرة - مائة في المائة من المساهمات التي التزمت بها في الصندوق، مما يدل على قدرتها المالية المعززة. ويقدم الصندوق استثمارات حفازة، للطرق والبنية التحتية الاجتماعية في المقام الأول، في الصومال، وهي الاستثمارات التي زادت ثلاثة أضعاف منذ عام 2019 وأثبتت فعاليتها في تحفيز تمويل إنمائي إضافي. ففي عام 2019 مثلاً، ضخ الصندوق مبلغ 56 000 دولار لبناء طريق في برتينلي. وبحلول عام 2021، حفز المشروع استثمارات محلية إضافية من القطاع الخاص والمجتمع المحلي تساوي قيمتها 671 000 دولار.

34 - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساعد الصندوق الحكومة على استكمال آلية تمويل لامركزية من خلال تقديم منحة إجمالية بهدف "عدم ترك أحد خلف الركب"، وهي الآلية التي شاركت في تمويل تشغيل وإنجاز ثمانية استثمارات في البنية التحتية للحكومات المحلية، ومزجت بين إحدى المنح وميزانيات القطاع العام. واستهدفت المنحة أشد المجتمعات المحلية ضعفاً في الجمهورية، واختبرت نوعاً

جديدا من فئة المنح الإجمالية التي يقدمها الصندوق وأضفت عليها الطابع المؤسسي للمساعدة في مواصلة بناء مجموعة من المعارف لتعزيز زيادة التدفقات المالية إلى الحكومات المحلية.

35 - وفي غينيا، تتيح آلية التمويل التي وضعها الصندوق بالشراكة مع الحكومة نسبة مئوية من إتاوات التعدين لغرض الاستثمارات التي تقودها الحكومة المحلية، والتي بلغت قيمتها أكثر من 9 ملايين دولار في عام 2021. وقدم الصندوق الدعم للحكومات المحلية في زيادة قدراتها على المساءلة والاستخدام الفعال لهذه الأموال.

36 - وبالشراكة مع منظمة تنمية حوض نهر غامبيا وحكومة سويسرا، شارك الصندوق في تصميم مبادرة تمويل السلام الأزرق. وهذا يدعم تنفيذ وتمويل خطة رئيسية للتنمية المتكاملة وخطة استثمارية للحوض، تشمل مجموعة من مشاريع البنية التحتية التكميلية، مثل محطة توليد الطاقة الكهرومائية، وسد الزراعة المائية، ومحطة لمعالجة مياه الشرب. وهناك هيكل تمويلي مبتكر، هو سند السلام الأزرق، يتيح لمنظمة الأحواض الإقليمية غير السيادية الوصول إلى أسواق رأس المال لتمويل الخطة الرئيسية. وفي سيراليون، تدعم المبادرة تمويل مرافق موثوقة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي عام 2021، تم تدريب 260 عضوا من أعضاء اللجنة المحلية لإدارة المياه التابعة لمجلس مدينة فريتاون في سياق بذل هذا المسمى.

معالجة الفجوة بين الجنسين ودعم التمكين الاقتصادي للمرأة

37 - يعزز الصندوق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال العمل على تضيق الفجوة المالية التي تحد من فرص النهوض بالمرأة. ويعالج الصندوق القيود التي تفرضها السوق ودور المرأة بما يحد من فرص وصولها إلى الأسواق والخدمات، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الحلول الرقمية وإزالة العقبات الهيكلية التي تحول دون تمكين المرأة اقتصاديا على الصعيد المحلي.

38 - وشارك الصندوق في رئاسة ائتلاف العمل من أجل العدالة والحقوق الاقتصادية التابع لمنتدى جيل المساواة، وعرض إطار التزامه المعنون "اقتصادات تتسم بالمساواة". وأطلق الصندوق وشركاؤه حملة "تحقيق المساواة المالية" للنهوض بالمساواة المالية للمرأة.

39 - وأطلق الصندوق "دليل الاقتصادات الرقمية الشاملة والمنظور الجنساني"، الذي استخدمه في تنظيم دورات تدريبية لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في عدة برامج قطرية. ويستخدمه مصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد العربي من أجل بناء القدرات والتدريب.

40 - وأطلق الصندوق أيضا مجموعة أدوات شاملة للتمكين الاقتصادي للمرأة يُسترشد بها في دعم السياسات والأنظمة، وحلول التمويل بقيادة محلية، والمساعدة التقنية للأعمال التجارية التي تقودها نساء. وقدم الصندوق، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الدعم إلى الحكومات المحلية بشأن أطر السياسات المراعية للمنظور الجنساني، والتخطيط والميزنة للتغلب على الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين. وأسفر هذا الدعم عن وضع وتنفيذ أكثر من 20 استراتيجية وخطة عمل ولائحة وميزانية محلية تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع البلدان المستفيدة من البرنامج.

41 - ولمعالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة، ولتعزيز الإدماج في المدن السريعة النمو في أقل البلدان نموا، أطلق الصندوق مبادرة تمويل محلية شاملة، بعنوان "IncluCity"، تهدف إلى تعزيز سبل العيش المرنة والمنصفة وتحسين الخدمات العامة من خلال زيادة تمويل الاستثمار البلدي وتكييفه مع الاحتياجات.

وفي السنغال، قدم الصندوق الدعم إلى إحدى البلديات لإصلاح سوق للأسماك تعمل فيه أكثر من 200 بائعة. وفي بنغلاديش، أقام الصندوق شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مبادرة تمكين المرأة من أجل النمو الشامل، وأنشأ منصة استثمارية مراعية للمنظور الجنساني في المصرف المركزي، وربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها نساء بمؤسسات الحكم المحلي، ودعم أكثر من 5 000 امرأة بأنشطة مستدامة مدرة للدخل.

النتائج المحققة في ضوء النتيجة 2: إدار التمويل العام والخاص لصالح الفقراء

42 - في عام 2021، وسع الصندوق حافظة قروضه بإصدار تسعة قروض جديدة بقيمة 1,7 مليون دولار. واستفادت من ذلك مؤسسات في قطاعات الطاقة والخدمات المالية والزراعة والحماية البحرية في أوغندا وبوركينا فاسو وفيجي وملايو وميانمار. وفي بوركينا فاسو، دعم الصندوق تعاونية للأرز لم تتمكن من الحصول على قرض مصرفي بسبب الافتقار إلى الضمانات. وقدم الصندوق تمويلاً قصيراً للأجل بشروط ميسرة بالإضافة إلى ضمان يسمح لمصرف محلي بتقديم تمويل بقيمة 300 206 دولار. ومُكن الدعم المالي من إنشاء مطحنة أرز جديدة ذات سعة كبيرة لتسويق الأرز الأبيض العالي الجودة في السوق المحلية.

43 - وقدم مرفق BRIDGE قروضا ميسرة حفازة وضمانات للصندوق، وهو يستهدف المؤسسات والمشاريع التي لا تزال في مرحلة مبكرة من نشأتها والتي لا تكون جاهزة للحصول على التمويل من مؤسسات مالية أخرى. وساعدها تمويل الصندوق على إنشاء سجل استثماري لاجتذاب المزيد من التمويل. ويسد مرفق BRIDGE ثغرة في الهيكل الدولي لتمويل التنمية. وفي المجموع، أصدر الصندوق 27 قرضاً وثلاثة ضمانات، بقيمة 5,8 ملايين دولار، في مجالات الاقتصاد الأخضر، والأمن الغذائي والتغذية، والشمول المالي والابتكار، والاقتصاد الأزرق، استفادت منها تسعة بلدان.

44 - وفي عام 2021، وسع الصندوق عملياته المتعلقة بالقروض والضمانات من خلال المشاركة مع الصندوق العالمي للشعاب المرجانية. ويقدم الصندوق منحة تمويلية وتمويلاً ميسراً لتحفيز رأس المال الخاص لأغراض الأنشطة التي تحول دون تدهور الشعاب المرجانية، الأمر الذي يهدد أحد أغنى مصادر التنوع البيولوجي على وجه الأرض وسبل عيش بليون شخص. وعُيّن الصندوق لإدارة نافذة الإقراض الميسر المسماة Blue BRIDGE. وحتى الآن، مُنح مبلغ 8,8 مليون دولار من رأس المال الميسر للصندوق من أجل تمويل حماية الشعاب المرجانية وترميمها في خمسة بلدان. وتخطط نافذة الإقراض الميسر Blue BRIDGE لاستثمار أكثر من 40 مليون دولار لدعم التدخلات في أكثر من 26 نظاماً إيكولوجياً للشعاب المرجانية التي تحظى بالأولوية في جميع أنحاء العالم.

45 - وواصل الصندوق دعم صندوقه BUILD للتمويل المختلط الذي يديره طرف ثالث، وهو مصمم لاجتذاب رأس المال التجاري لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتطوي على إمكانات كبيرة في مجال الأعمال التجارية والتنمية المستدامة. وأصبح صندوق BUILD يعمل بكامل طاقته في عام 2021، وقام بأول استثمار له بقيمة 500 000 دولار في شركة للطاقة الشمسية خارج الشبكة في أفريقيا. وقد أعد الصندوق هذه الصفقة وقيّمها. وأحرز تقدم في تعبئة موارد إضافية للصندوق، حيث وافقت ثلاثة جهات مانحة على تخصيص ما مجموعه 25 مليون دولار لتمويل الخسائر الأولى والتمويل الثانوي، مما سيساعد على اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص.

46 - ويوفر الصندوق مجموعة من الفرص الاستثمارية لصندوق BUILD، حيث يستفيد من برامجه ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وهو يدير مرفق المساعدة التقنية BUILDER لفائدة الصندوق، الذي يقدم خدمات تطوير الأعمال التجارية على سبيل دعم الشركات المستهدفة من الصندوق قبل الاستثمار وبعده. وقد تم تحديد نحو 60 مستثمرا محتملا خضعوا للفحص الأولي المسبق من جانب الصندوق. وسيستفيد العديد من هؤلاء من مساعدة مرفق المساعدة التقنية BUILDER.

47 - ولدى إنشاء *اقتصادات رقمية شاملة*، يستخدم الصندوق المنح القائمة على الأداء والقروض الميسرة لدعم وتحفيز القطاع الخاص وغيره من الشركاء على تطوير وتكييف منتجاتهم المالية وغيرها من المنتجات لتلبية احتياجات الفئات السكانية التي تقتصر على الخدمات المصرفية أو تعاني من نقص في هذه الخدمات، في الوقت الذي يحتفظ فيه بمقومات البقاء من الناحية المالية. ومن المتوقع أن تقابل هذه الاستثمارات بمساهمات من الشركاء، وأن يستفيدوا من تمويل خارجي إضافي. وفي عام 2021، استُكملَت منح الصندوق البالغة 12 مليون دولار وقروضه البالغة 1,5 مليون دولار بمبلغ 7,7 ملايين دولار من المساهمات بحصص سهمية من الشركاء من القطاع الخاص، حيث استفاد من تمويل خارجي بقيمة 45,3 مليون دولار إضافية.

48 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدم الصندوق قروضا ميسرة لشركتين في قطاع الطاقة النظيفة في أواخر عام 2020 بقيمة إجمالية قدرها 650 000 دولار، إلى جانب استثمار مشترك قدره 500 000 دولار من مصرف مديري ومستشاري الاستثمار الاجتماعي ('SIMA'). وفي عام 2021، جمعت الشركتان مبلغ 4,5 ملايين دولار إضافية من اثنين من المقرضين.

49 - وفي إثيوبيا، أنشأ الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقا لضمان مخاطر الائتمان يديره ويضمنه مصرف التنمية الإثيوبي. ويقدم الصندوق ضمانا للائتمان الجزئي بنسبة 50 في المائة لتعزيز إقراض المؤسسات المالية لمقدمي تكنولوجيا الطاقة في المناطق الريفية. وتلقت شركتان لخدمات الطاقة قروضا بلغ مجموعها 131 250 دولاراً من خلال هذا المرفق، مما سمح لـ 19 شريكا من مقدمي خدمات الطاقة ببيع أكثر من 566 000 من وحدات الطهي والطاقة الشمسية.

50 - وفي كمبوديا، دعم الصندوق ستة من مقدمي الخدمات المالية ومن شركات التكنولوجيا المالية لحشد التمويل من مصادر خارجية، بما في ذلك مستثمرو القطاع الخاص، وإحدى الوكالات الإنمائية الحكومية، ومصارف خاصة. ويقدم الصندوق منحة قدرها 650 000 دولار (150 000 دولار صرفت في عام 2021) ومساعدة تقنية لسندات كسب الرزق للمرأة (الشريحتان 1 و 2) التي أطلقتها مؤسسة تبادل الاستثمارات المؤثرة، وهي بمثابة أول أداة للاستثمار المؤثر تتطوي على منظور جنساني يتم إدراجها في سوق الأوراق المالية. وتعد هذه السندات جزءا من سلسلة سندات كسب الرزق للمرأة التي تبلغ قيمتها 150 مليون دولار، وهي سلسلة من سندات الدين المبتكرة التي تدعم رائدات الأعمال في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ والأسواق الناشئة الأخرى. وفي نهاية عام 2021، تم جمع أكثر من 40 مليون دولار من خلال سلسلة السندات هذه.

51 - وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للصندوق في مجال *تمويل التنمية المحلية* في إتاحة التمويل من المؤسسات المالية المحلية والدولية لتعزيز البنية التحتية المحلية وتوسيع الاقتصادات المحلية. وفي

عام 2021، أدى 390 استثماراً محلياً للصندوق بقيمة 24,7 مليون دولار إلى تحرير حوالي 7,6 ملايين دولار في شكل تمويل دولي، وأكثر من 37 مليون دولار من الموارد المحلية.

52 - وتتيح مبادرة التمويل المحلي التابعة للصندوق التمويل من المصارف المحلية للبنية التحتية المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية. فهي تجمع بين رأس المال الحفز للصندوق والمساعدة التقنية واستراتيجيات تخفيف المخاطر من أجل هيكلة المعاملات القابلة للتمويل. وفي عام 2021، تألفت مجموعة المبادرات العالمية من 133 استثماراً بقيمة إجمالية قدرها 170 مليون دولار. وكان لهذه المشاريع التأثير الحفز والأثر الإيجابي المطلوبين. فعلى سبيل المثال، طلبت وزارة المالية في تنزانيا في عام 2021، استناداً إلى تجربة المبادرة، من الصندوق زيادة دعمه لتنمية أسواق رأس المال المحلية من خلال سندات تمويل البنية التحتية في سوق الأوراق المالية المحلية. ومن المتوقع أن يتم اختتام الصفقة الأولى، وهي سندات لتمويل البنية التحتية للمياه بقيمة 23 مليون دولار، في عام 2022.

53 - وقدم الصندوق الدعم إلى الحكومة الملكية لكومبوديا للموافقة على إطار السياسة العامة المنشئ لمؤسسة ضمان الائتمان الكمبودية، التي تسعى إلى المساعدة على تنويع الاقتصاد بنقله من الاعتماد المفرط على قطاعي الملابس والسياحة إلى الصناعات التحويلية الخفيفة والإلكترونيات وعلم التحكم الآلي. واستثمر الصندوق مبلغ 150 000 دولار لتشغيل المؤسسة، التي أصدرت 182 ضماناً ائتمانياً بقيمة إجمالية قدرها 13 مليون دولار. وكانت نسبة 22 في المائة من القروض مقدمة إلى مؤسسات تجارية تملكها نساء.

54 - وفي بنغلاديش، قدم الصندوق تمويلاً ميسراً للحد من مخاطر الاستثمار في مشروع اجتماعي للبطاطا الحلوة ذات اللب البرتقالي. وأدى ذلك إلى الحصول على قرض تجاري ومساهمة من الحكومة المحلية، مما وفر فرص عمل لـ 5 000 من المزارعين (3 000 من النساء) وزاد من دخل المزارعين بنسبة 25 في المائة. وسيتم تكرار هذا النموذج لتوسيع الحيز المالي المحلي وتحفيز تكوين رأس المال الثابت من خلال بناء مرافق للتخزين.

55 - وفي أوغندا، يدير الصندوق، بالشراكة مع مصرف التنمية الأوغندي، مرفقاً للتمويل المختلط، وهو مرفق دعم التنشيط والتحول الزراعيين، الذي يوفر رأس المال الأولي والمساعدة التقنية للأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في شمال أوغندا. وفي عام 2021، تلقت أكثر من 70 شركة من هذا القبيل خدمات الدعم الاستشاري في مجال الأعمال؛ وثلاثة قروض ميسرة؛ وتلقت شركتان دعماً في شكل منح قابلة للاسترداد في إطار صندوق إنعاش الأعمال التجارية الصغيرة، واستفاد منه أكثر من 100 2 مزارع.

56 - وفي عام 2021، تم اختيار شراكة الصندوق مع مصرف First Rand Bank كمرشح نهائي في مسابقة المملكة المتحدة لحشد رأس المال المؤسسي من خلال هياكل المنتجات المدرجة (MOBILIST)، وهي المسابقة التي تسعى إلى تعزيز المنصات المستدامة التي تحشد رأس المال في أسواق الأسهم العامة في لندن من أجل التنمية. وتم الإعلان عن الجائزة في مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين بشأن تغير المناخ في غلاسكو. وتهدف الشراكة إلى إنشاء منصة استثمارية مدرجة في البورصة من أجل توزيع أصول البنية التحتية المستدامة (ELIPSIS)، لتسهيل زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الخضراء القادرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال القيام في لندن بتوزيع القروض الممنوحة المستحقة الأداء في البنية التحتية المناخية/الخضراء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن ثم إتاحة الميزانيات العمومية لإجراء استثمارات إضافية في الأسواق ذاتها.

57 - والصندوق الدولي للاستثمار البلدي هو أداة من أدوات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وتحالف مألقة بقيادة المدن المتحدة والحكومات المحلية من أجل إقامة نظام مالي عالمي يعمل لصالح المدن والحكومات المحلية. وقد أنشئ هذا الصندوق استجابة لعملية تنافسية يديرها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفي عام 2021، قامت مؤسسة ميريديام، الجهة التي تدير الصندوق، بتأمين رأس المال صوب أول إغلاق له بقيمة 290 مليون يورو. وقدم مرفق المساعدة التقنية التابع للصندوق، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، الدعم لتطوير المشاريع في ثلاث مدن.

58 - **فتح آفاق التمويل للنساء** - يدعم الصندوق وينشئ أدوات تمويل مبتكرة تعالج الفجوة التمويلية للمرأة. وأطلق الصندوق صندوق إنعاش المشاريع النسائية لدعم الأعمال التجارية التي تملكها أو تقودها نساء في آسيا لمكافحة الجائحة والتعافي من خلال الحلول الرقمية والتجارة الإلكترونية. وفي كمبوديا، قدم الصندوق الدعم لأكثر من 27 000 مشروع من المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتلقى 7 000 من المقترضين تمويلاً لدعم عملية التعافي. وقامت شركة 'SHE' Investments، وهي إحدى الجهات الشريكة للصندوق في كمبوديا، بتصميم وإطلاق التطبيق الوحيد لدعم الأعمال التجارية التي تركز على المسائل الجنسانية وتوائم ثقافة البلد لصالح الأعمال التجارية الصغيرة التي تملكها نساء في كمبوديا، وأثبتت أكثر من 6 000 مؤسسة مسجلة لدى تطبيق مسك الدفاتر. وصرفت شركة Boost Capital، وهي من الجهات الشريكة للصندوق، 825 قرصاً بالوسائل الرقمية، وبلغت قيمة هذه القروض في المجموع أكثر من مليون دولار من أجل دعم تعافي الأعمال التجارية.

59 - وفي ميانمار، عمل مشروع الشمول الاقتصادي والمالي للمرأة، الذي اكتمل في عام 2021، مع مجموعات الادخار ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر لتحسين نظام الشمول المالي. واستفاد من المبادرة أكثر من 165 000 امرأة، حصلت 15 000 منهن تقريباً على منتجات وخدمات مالية جديدة. ويعد تصميم المنتجات المراعية للمنظور الجنساني في ميانمار الأول من نوعه، ويجري تكراره في بلدين جديدين في آسيا وفي بلدين من بلدان أفريقيا.

60 - وفي السنغال، يساعد الصندوق صندوق الثروة السيادية للاستثمارات الاستراتيجية (FONSIS) في إدارة صندوق التمكين الاقتصادي للمرأة (WE!Fund)، وتوفير الأسهم والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة. وقام الصندوق بأول استثمار له في عام 2021، في شركة لتصنيع الخبز مرتبطة بسلاسل القيمة المحلية، مما دفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية. وبلغ رأس مال الصندوق مليوني دولار، ولديه مجموعة من المشاريع لتلبية احتياجات استثمارية إجمالية تبلغ 15 مليون دولار.

61 - ولدعم التحول الهيكلي من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة، استثمر الصندوق 426 505 دولاراً في شركاء محليين في بنغلاديش وتنزانيا ومالي، بغرض إجراء استثمارات تستخدم أدوات الصندوق لتقييم التنمية الاقتصادية المحلية من منظور جنساني. ومنذ عام 2018، مؤل الصندوق 35 مشروعاً استفاد منها أكثر من 36 000 امرأة وصرفت أكثر من 3 ملايين دولار في شكل منح وقروض، مما أتاح الحصول على مبلغ 6,06 ملايين دولار من الشركاء المحليين.

الشراكات الاستراتيجية للأمم المتحدة من أجل تمويل الأهداف العالمية

- 62 - شهد الصندوق زيادة في الطلب من جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الاستفادة من ولايته في مجال المشاريع الإنتاجية ومجموعة أدواته من أجل تحرير رأس المال الخاص دعماً لأهدافها، مما أسفر عن عدة أوجه جديدة من التعاون. وتلقى الصندوق تمويلًا بقيمة 28 مليون دولار من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، و 7,9 ملايين دولار من تسعة كيانات الأمم المتحدة الشريكة. والبرنامج الإنمائي هو الشريك الرئيسي للصندوق، وتشارك المنظمتان في 40 برنامجًا مشتركًا وفي العديد من المبادرات المشتركة.
- 63 - فعلى سبيل المثال، قام الصندوق، بتمويل من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، بإقامة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من كيانات الأمم المتحدة في 10 بلدان لدعم نهج إطار التمويل الوطني المتكامل التي تتيح تعبئة التمويل وتخطيطه وتخصيصه للأهداف العالمية. وفي كمبوديا، تهدف المبادرة المشتركة إلى وضع إطار يلبي الحاجة إلى زيادة الحيز المالي والمصادر غير التقليدية لتمويل التنمية. ولإثراء هذا الإطار، أنجز الصندوق عدة عمليات تشخيص استراتيجية، بما في ذلك تقييم أسواق رأس المال للاسترشاد بها في إصدار الديون السيادية الكمبودية في المستقبل، وتقييم التصنيفات السيادية غير المطلوبة للحكومة عند سعيها إلى الحصول على أول تصنيف سيادي لها، مما سيُتيح تدفقات جديدة لتمويل الاستدامة. وفي إطار نافذة تمويل الصندوق المشترك (العنصر 2)، المتعلق بحفز الاستثمارات الاستراتيجية)، حصل الصندوق على ثاني أكبر مخصصات التمويل. ويبلغ مجموع التمويل المعتمد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة 14,1 مليون دولار.
- 64 - وفي فيجي، أطلق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة الاستثمار في الشعاب المرجانية والاقتصاد الأزرق، التي تنشئ مجموعة من المشاريع والأعمال التجارية المقبولة مصرفياً والتي تحمي النظام الإيكولوجي البحري وتدعمها في الحصول على رأس المال الاستثماري. وستتلقى أكثر من 30 معاملة وشركة مساعدة تقنية، وسيتم تمويل ثلاث معاملات للتمويل المختلط في العامين الأولين. وفي عام 2021، قدم الصندوق أول قرض ميسر ومنحة لشركة تعنى بالحفاظ على الشعاب المرجانية لأسماك القرش لتحسين العمليات التجارية وتوسيع الأنشطة لاستعادة النظام الإيكولوجي البحري والساحلي والحفاظ عليه. وساعد الصندوق حكومة فيجي في الاستعدادات لإصدار أول سندات سيادية زرقاء لها في عام 2022، بما في ذلك عن طريق تحديد إطار لسندات التنمية المستدامة وتطوير مجموعة من مشاريع الحفاظ على البيئة البحرية الجاهزة للاستثمار.
- 65 - ومنذ عام 2018، عمل الصندوق والبرنامج الإنمائي معاً لدعم بناء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 10,5 ميغاواط في غامبيا، يدعمها حالياً مرفق إجراءات التخفيف الملزمة وطنياً. ويمثل دور الصندوق في نشر آلية ضمان تبلغ قيمتها نحو 10 ملايين دولار من أجل الحد من مخاطر استثمارات القطاع الخاص وجذب رأس المال التجاري إلى المشروع. وبدأ التنفيذ في عام 2021، وتم تحقيق إنجاز كبير في ظل النجاح في شراء خدمات منتج الطاقة المستقل الذي سينفذ المشروع. وتشكل هذه المبادرة نموذجاً قابلاً للتكرار للضمانات التي يديرها الصندوق، مما يساعد على تأمين الاستثمارات التجارية في مجال الطاقة المتجددة.
- 66 - ولا يتيح الصندوق لكيانات الأمم المتحدة إمكانية الاستفادة من مجموعة أدواته الفريدة التي تضم القروض والضمانات فحسب، بل إنه يتيح أيضاً التعاون مع صندوق BUILD التابع له، الذي يديره مستثمر مؤثر يوجد مقره بنجيف. ويتيح ذلك لكيانات الأمم المتحدة إشراك الجهات الفاعلة التجارية والاستفادة

من رأس المال التجاري لمشاريعها. وقد تم ذلك في ملاوي، حيث يدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية صندوق BUILD في ملاوي - الذي تم تأسيسه في عام 2021 وتلقى أول استثمار أساسي له من الصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بتمويل من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة لتطوير مجموعة المشاريع وبذل العناية الواجبة في الاضطلاع بالاستثمارات المحتملة في قطاع الزراعة.

67 - ووسع الصندوق، من خلال مبادرته الاستشارية للاستثمار، نطاق دعمه لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ليشمل 10 بلدان في أفريقيا، حيث قدم المشورة في مجال سياسات التمويل الإنمائي، وحدد الاستثمارات المستدامة ودعمها، واستكشف مبادرات مبتكرة لتمويل التنمية تستهدف القطاع الخاص وأوساط المستثمرين، وذلك بالتعاون مع جهات منها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن ثم، يضع الصندوق ولايته الاستثمارية الفريدة في خدمة كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ويدعم نشر الأدوات المالية وأدوات استثمارات التمويل المختلط.

باء - كيف حقق الصندوق ذلك: تحليل الفعالية المؤسسية

68 - من بين مؤشرات الفعالية المؤسسية - 27، هناك 24 مؤشرا تسير على الطريق الصحيح أو تجاوزت الأهداف المحددة لعام 2021.

69 - وفي حين تجاوز الصندوق النطاق المستهدف لتعبئة موارده غير العادية، فإنه لم يتمكن من بلوغ مظهره المثالي الإجمالي من الموارد المحدد في الإطار الاستراتيجي الذي من شأنه أن يتيح له العمل بصورة مجدية بوجود موظفين في 40 بلدا من أقل البلدان نموا. وظلت الموارد العادية للصندوق⁽⁹⁾ مستقرة إلى حد ما، حيث بلغت 14,7 مليون دولار في عام 2021، وشكلت نسبة 10,7 في المائة من إجمالي الإيرادات - وهي نسبة تقل بكثير عن هدف اتفاق التمويل لعام 2023 البالغ 30 في المائة. وظلت الموارد العادية أقل من المبلغ السنوي المستهدف في الإطار الاستراتيجي وهو 25 مليون دولار. وساهم أحد عشر شريكا في الموارد العادية للصندوق في عام 2021، مقابل 13 شريكا في عام 2020.

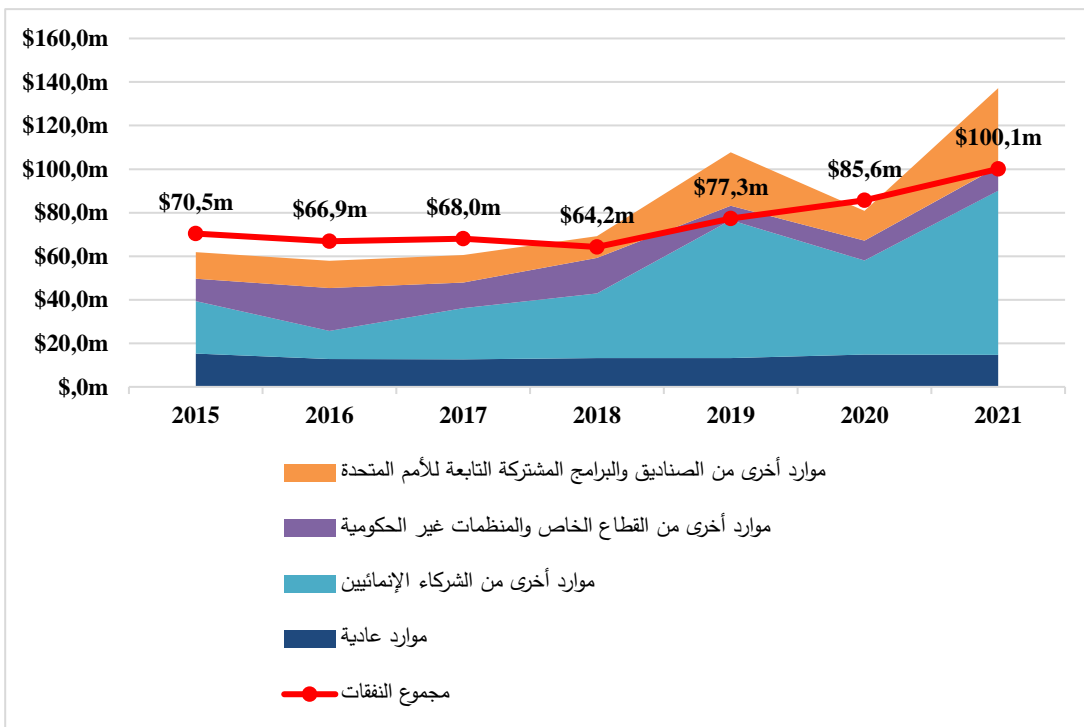
70 - وارتفعت الإيرادات من الموارد الأخرى بنسبة 84,8 في المائة، من 66 مليون دولار في عام 2020 إلى 122 مليون دولار في عام 2021. وتمثل المساهمون الخمسة الرئيسيون في الموارد الأخرى في مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء، والاتحاد الأوروبي، وحكومتى السويد وسويسرا، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس. وعزز الصندوق تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونتيجة لذلك، زادت الموارد الواردة من مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء زيادة كبيرة، حيث تمثل الآن حوالي 20,5 في المائة من مجموع الموارد. وزادت المساهمات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بنحو 20 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

(9) تشمل الموارد العادية مساهمة من البرنامج الإنمائي. وتعكس جميع أرقام الإيرادات والنفقات لعام 2021 الوضع حتى 17 آذار/مارس 2022، وهي قابلة للتعديل حتى نشر البيانات المالية المراجعة. وتم حساب تقديرات الإيرادات لعام 2021 باستخدام نفس المنهجية المتبعة منذ تقرير عام 2018 لضمان المقارنة مع السنوات السابقة، بما في ذلك الأهداف المرحلية المحددة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021.

الشكل 1

إيرادات الصندوق ونفقاته للفترة 2015-2021

(بملايين الدولارات)



71 - وجمع الصندوق رأس مال يزيد على 11 مليون دولار من أجل أداته الاستثمارية الخاصة بأقل البلدان نمواً، وهي مرفق BRIDGE. وقد جُمع إلى حد الآن ما مجموعه 15,5 مليون دولار بغية تحقيق الهدف غير المتكرر المتمثل في رسملة المرفق بمبلغ 50 مليون دولار.

72 - ولا يزال الصندوق الاستثماري لتمويل مرحلة الميل الأخير التابع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية يشكل أداة هامة للصندوق لاجتذاب الموارد المخصصة بشكل طفيف، حيث بلغ إجمالي المساهمات 15,7 مليون دولار في عام 2021. ومنذ إنطلاقه في عام 2016، ساهم تسعة شركاء بما مجموعه 56,6 مليون دولار في الصندوق الاستثماري.

73 - وفيما يتعلق بالتنفيذ، زادت نفقات الصندوق بنسبة 17 في المائة، من 85,6 مليون دولار في عام 2020 إلى مستوى قياسي بلغ 100 مليون دولار في عام 2021. وتعزى الزيادة إلى تحسن تنفيذ البرامج في كل من الاقتصادات الرقمية الشاملة ومجالات عمل تمويل التنمية المحلية. وقد زاد الصندوق باستمرار من إنجازه منذ عام 2018، حيث بلغت نفقاته 64,2 مليون دولار في عام 2018 و 77,3 مليون دولار في عام 2019.

74 - وقدم الصندوق استثماراته ودعمه في مجال المساعدة التقنية إلى 37 بلداً من أقل البلدان نمواً في عام 2021. بيد أنه يحتفظ بوجود ضعيف في ستة من تلك البلدان، في ظل عدد محدود من الأنشطة البرنامجية، أو غياب موظفين دائمين، أو كليهما. وواصل الصندوق دعم العديد من البلدان خارج فئة أقل

البلدان نمواً، ولا سيما حيثما سنحت الفرصة لإفادة السكان من خلال الشمول المالي والرقمي والتمويل البلدي، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، عمل الصندوق مع موئل الأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية لتعزيز قدرات الحكومات المحلية في 16 مدينة على مستوى العالم، ودعم التعافي المستدام والمرن والشامل من جائحة كوفيد-19، مع التركيز على الاستعادة من الحلول الرقمية وفرص الاقتصاد الأخضر. وتوفر المبادرة منبرا لتبادل الممارسات الجيدة لكي تسترشد بها المدن التجريبية في ما تضطلع به من أنشطة.

75 - وتواصل جهود الصندوق في مجالات الدعوة إلى السياسات والاتصال والتوعية تعزيز موقعه الاستراتيجي في فضاء تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك بوصفه شريكا معترفا به في التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة. وشارك الصندوق بصورة استباقية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، والحكومات المحلية والرباطات البلدية، وجهود الدعوة العالمية لتمويل التكيف مع تغير المناخ على الصعيد المحلي. وقام بعقد مؤتمر عالمي للمقترضين السياديين لمدة يومين لبحث الفرص السانحة أمام أقل البلدان نمواً والتحديات التي تواجهها في الوصول إلى أسواق رأس المال في وقت تتزايد فيه القيود المالية. وواصل الصندوق تحقيق نمو قوي في اتصالاته الرقمية وممتلكاته على الإنترنت. وحدثت زيادة بنسبة 45 في المائة في عدد زوار المواقع الشبكية للصندوق خلال السنة، وزيادة بنسبة 18 في المائة في عدد متابعي وسائل التواصل الاجتماعي.

76 - وحصل الصندوق على رأي غير مشفوع بتحفظات عن بياناته المالية لعام 2021، وهو ما يمثل تسع سنوات متتالية من الآراء غير المشفوعة بتحفظات. ولا توجد توصيات بشأن مراجعة حسابات الصندوق صدرت عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة منذ فترة طويلة ولم تنفذ بعد.

77 - ويظهر أداء الصندوق في ضوء خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن المنظمة حققت أو تجاوزت 88 في المائة من الأهداف المقررة في عام 2021. وأبقي على التقدم المحرز في جميع المؤشرات تقريباً، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي المتصل بنوع الجنس، والنتائج البرنامجية، والتقييم، والمعرفة، والاتصال. وشكلت النفقات التي تنطوي على عنصر جنساني كبير (GEN2) وعلى نوع الجنس باعتباره هدفاً رئيسياً 69 (GEN3) في المائة من مجموع قيمة الإنجاز، مقابل 56 في المائة في عام 2020. بيد أن تمثيل المرأة على قدم المساواة مع الرجل في ملاك الموظفين، ولا سيما في الرتب العليا، يحتاج إلى مزيد من الاهتمام. وعملاً بتوصية استعراض الأقران الذي أجري مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام 2021 لتقييم أداء الصندوق في ضوء خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ستنهض المنظمة، كجزء من الإطار الاستراتيجي الجديد، بجهودها الرامية إلى الاستثمار في بناء القدرات في المسائل الجنسانية، والبرمجة الجنسانية المكرسة، والهيكلي الجنساني، والتكافؤ بين الموظفين في جميع الرتب.

78 - ولدى صياغة إطاره الاستراتيجي للفترة 2022-2025، حدد الصندوق مصفوفة جديدة متكاملة للنتائج والموارد. وترد النسخة المستكملة في المرفق 2 لهذا التقرير.

جيم - التزام قوي بالتقييم والتعلم

79 - في عام 2021، حافظ الصندوق على التزامه بالتقييم المستقل، حيث أنجز ثلاثة تقييمات وبدأ أربعة تقييمات أخرى، وأنفق ما مجموعه 800 000 دولار (0,93 في المائة من النفقات البرنامجية)، وهو ما يقرب من هدف الـ 1 في المائة المحدد في سياسة التقييم التي ينتهجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

80 - وبتنسيق مشترك من مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أجري تقييم رئيسي للإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021 والاستراتيجية الجنسانية للصندوق المصاحبة لذلك، خلص إلى أن الصندوق أصبح في وضع جيد خلال هذه الفترة يؤهله للوفاء بشكل مناسب بالالتزامات الرئيسية في مجال السياسات الدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً. وتبين أن الصندوق قد كیف برامجه بفعالية مع المواضيع الإنمائية المستجدة والتحديات الطارئة في نظم أسواق التمويل العام والخاص، وأنه استفاد من ولايته الفريدة في مجال المشاريع الإنتاجية لحفز الموارد اللازمة للمشاريع المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة.

81 - وأبرز التقييم نموذجاً للتمويل يتعرض لضغوط من الموارد العادية التي ظلت دون المستوى المخطط له، مما هدد الاستدامة المؤسسية للصندوق. وأوصى بأن يقوم الصندوق ببلورة رؤية مشتركة ورسالة ومجموعة متكاملة من الأهداف ضمن إطاره الاستراتيجي الجديد لتوضيح ما يقدمه من قيمة وإتاحة اتباع نهج أكثر تماسكاً إزاء التمويل المؤسسي وحشد الموارد. وتبين أن الصندوق قد مضى قدماً بنجاح في تعميم مراعاة النهج الجنساني في ما يضطلع به من أعمال؛ بيد أن رصد المزيد من الموارد والخبرات كان من شأنه أن يسمح بتحسين آليات البرمجة والمساءلة المراعية للمنظور الجنساني. وأخيراً، جرت التوصية بأن ينظر الصندوق في اتباع نهج أكثر تكاملاً على الصعيد القطري للاستفادة من فرص التمويل والبرمجة وإجراء استعراض لجهوده في مجال تعبئة الموارد، ولا سيما من أجل رسملة أدواته الاستثمارية، وهي مرفق BRIDGE، لمرة واحدة.

82 - وتبين أن برنامج الوظائف والمهارات والتمويل في غامبيا المشترك بين الصندوق ومركز التجارة الدولية قد أظهر كيف يمكن إدماج أهداف القدرة على تحمل تغير المناخ في تخطيط التنمية المحلية، مما ينشئ هيكلًا يمكن من خلاله توجيه التمويل الدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ. وبالتوازي مع ذلك، أسهم عنصر تنمية المهارات في تحسين مستوى عرض وجودة وأهمية التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين للشباب، وإن كان ذلك قد أدى حتى الآن إلى أثر محدود على إيجاد فرص العمل. وأكد تقييم برنامج تشكيل التحول إلى التمويل الشامل، الذي يدعم التجار البالغين الصغر في المناطق الريفية، أهمية وفعالية دعم الخدمات الرقمية لصالح التجار البالغين الصغر، وهو قطاع مهم ومهم في اقتصاد بنغلاديش. فعلى سبيل المثال، دعم المشروع تجريب 10 خدمات رقمية، وإشراك 7 000 من المستفيدين في المرحلة التجريبية والوصول إلى أكثر من 2,3 مليون مستفيد بمجرد توسيع نطاقه.

83 - وواصل الصندوق دعمه لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وساهم في جهود التقييم المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يزال الصندوق منفتحاً على تعزيز الشراكات مع مكاتب التقييم التابعة للأمم المتحدة والدول الأعضاء وسائر الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في نظام التقييم الدولي من أجل العمل المشترك.

ثالثاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: آفاق المستقبل

84 - بعد ثلاث سنوات متتالية من النمو وتحطيم الأرقام القياسية التاريخية من حيث الإنفاق البرنامجي، يقف الصندوق عند مفترق طرق مثير. والقيمة التي يقدمها أهم من أي وقت مضى بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وتنفيذ خطة عام 2030، والاتجاهات الناشئة لتمويل التنمية، حيث تضع المنظمة الأساس لاقتراح استثماري جديد ونموذج شراكة خلال دورة إطارها الاستراتيجي للفترة 2018-2021. وقد زادت المنظمة من قدرتها على إدارة ونشر الديون الميسرة وغيرها من أدوات التمويل المختلط، مما مكنها من بناء حافظة استثمارية وسجل حافل. وهذه قدرة فريدة يعترف الصندوق مواسلة صقلها وتنميتها من خلال تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، ومن ثم مواصلة مساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع والتعافي من آثار جائحة كوفيد-19.

85 - وسيواصل الصندوق تطوره ليصبح منظمة إنمائية مختلطة ومؤسسة لتمويل التنمية عن طريق الجمع بصورة منهجية بين توفير رأس المال والخدمات الاستشارية المالية من جهة وتنمية القدرات والمساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسة العامة من جهة أخرى في مجالي عمله القائمين منذ أمد طويل: الاقتصادات الرقمية الشاملة للجميع والتمويل ذو الإمكانات التحويلية على الصعيد المحلي. وفي العام المقبل، سوف يعزز أسواقه الرأسمالية وخبراته الاستثمارية على الصعيدين العالمي والقطري.

86 - وبناء على التقدم المحرز في عام 2021، سيقوم الصندوق بتعميق الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإيجاد حلول تمويلية قابلة للتطوير في مجالات رئيسية مثل التمكين الاقتصادي للمرأة، وتغير المناخ، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والنظم الغذائية. وسيعرض الصندوق قدراته التمويلية الفريدة كخدمة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل.

87 - ولتعزيز أهميته واستجابته لأولويات أقل البلدان نمواً، سيعمق الصندوق مشاركته مع الحكومات وغيرها من ممثلي أقل البلدان نمواً، وكذلك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، باستخدام شبكته المنشأة حديثاً لإدارة العلاقات القطرية. ولدى قيامه بذلك، سيعمل مع البلدان على التعجيل بتطوير مشاريع التنمية المستدامة الجاهزة للاستثمار.

88 - ويسلم الصندوق بقيمة مهام التقييم القوية وإدارة النتائج في استخلاص الدروس وإدماجها في البرامج والاستثمارات الموسعة. وفي فترة الإطار الاستراتيجي الجديدة، يهدف الصندوق إلى تعزيز قدراته ونظمه لإدارة النتائج والآثار وزيادة الاستثمار في التقييمات المؤسسية والمواضعية.

89 - ومع تطور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واستجابتها للتحديات العالمية الناشئة، سيتبع الصندوق توجيهات الدول الأعضاء في دعم نداء الأمين العام من أجل العمل في سياق "خطتنا المشتركة". ولدى قيامه بذلك، سيسعى إلى الاستفادة من خبرته التي تمتد لعقود في جعل التمويل يؤدي إلى دعم المراحل الأخيرة من النهج الجديدة لتعزيز الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة.